الوضع الجيوسياسي في محافظة سلفيت

2018

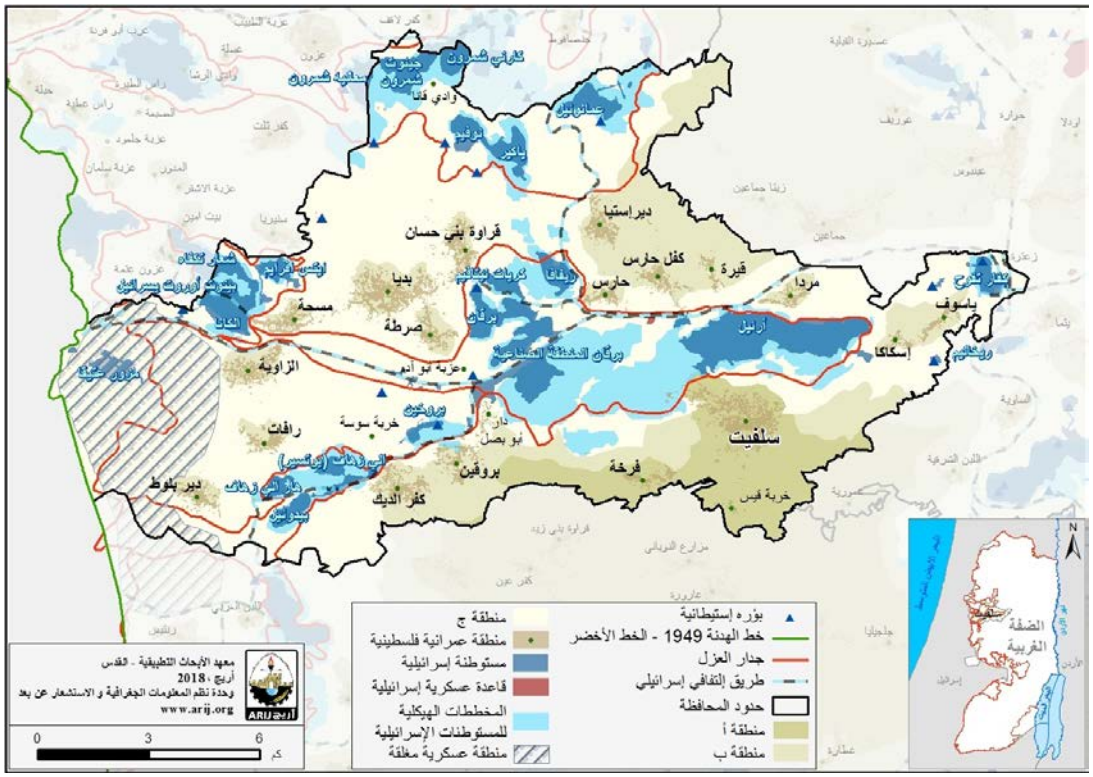

معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)

لا تحتوي هذه الوثيقة بأي شكل من الأشكال على وجهات نظر الاتحاد الأوروبي. المسؤولية الوحيدة عن محتوى هذه الوثيقة تقع على عاتق المؤلف. لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أن الاتحاد الأوروبي يقبل أي مسؤولية عن أي استخدام قد يتم القيام به للمعلومات الواردة فيها.

1. محافظة سلفيت، جغرافيا وسكان
2. محافظة سلفيت في إطار اتفاقية أوسلو
3. المستوطنات والبؤر الاستيطانية على أراضي محافظة سلفيت
4. الطرق الالتفافية داخل وحول محافظة سلفيت
5. الحواجز والعوائق الاسرائيلية تقطع اوصال محافظة سلفيت
6. الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين
   6.1 انتهاكات المستوطنين الإسرائيليين في محافظة سلفيت
7. محافظة سلفيت وجدار العزل العنصري
   7.1 الاثار السلبية لبناء جدار العزل العنصري على اراضي المحافظة
   7.2 جدار العزل العنصري والقانون الدولي
8. مصادرة الاراضي الفلسطينية في محافظة سلفيت تحت ذريعة "اراضي دولة"
9. المخططات الإستيطانية والتوسعية في محافظة سلفيت
10. خاتمة

1. مُحافظة سلفيت، جُغرافيا وسُكان

تقع محافظة سلفيت في الجزء الشمالي من الضفة الغربية المحتلة، وتبلغ مساحتها 203.7 كم^2 (3.6 ٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية المحتلة). يقطن محافظة سلفيت اليوم 75,444 نسمة موزعين على 20 تجمع فلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2017).

2. محافظة سلفيت في إطار اتفاقية أوسلو

بدأت الانتفاضة الأولى عام 1987 رفضاً من الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وللمطالبة بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. و في العام 1991، عقد مؤتمر مدريد للسلام على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 و 338 التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من المناطق التي احتلتها في العام 1967. وعقدت عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني كان الجانب الفلسطيني يؤكد فيها على ضرورة وقف الاستيطان باعتباره العنصر الرئيسي الذي يقف حجر عثرة أمام تقدم المفاوضات.

وفي العاصمة النرويجية أوسلو جرت مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية من اجل التوصل إلى سلام عادل ودائم، وانتهت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في 13 أيلول عام 1993, وتبع ذلك توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية التي تضمنت انسحاب الجيش الإسرائيلي من أجزاء من قطاع غزة وأريحا. وقد حددت المرحلة الانتقالية بخمس سنوات على أن تنتهي في أيار 1999 بحيث يتم في نهايتها حل العقبات الرئيسية مثل الحدود و المستوطنات واللاجئين والمياه و القدس. فنتج عن اتفاقية أوسلو الأولى (أيار 1994) انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من حوالي 70% من مساحة قطاع غزة ومساحة محدودة من محافظة أريحا.

أما اتفاقية أوسلو الثانية والتي تم توقيعها بتاريخ 28 أيلول عام 1995 فتضمنت إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني ووضعت جدولا زمنيا لانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان الفلسطينيين. وبناءًا على اتفاقية أوسلو الثانية تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق وهي:-

- منطقة أ، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بكامل السيطرة الامنية و الادارية حيث تتكون منطقة أ من الأجزاء الرئيسية للمدن الكبيرة في الضفة الغربية.

- منطقة ب وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات في الضفة الغربية. و تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة كامل الشؤون المدنية أما السيطرة الامنية فبقيت على حالها تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي.
- اما منطقة ج وهي ما تبقى من مساحة الضفة الغربية و خارج منطقتي أ و ب ولإسرائيل كامل السيطرة على هذه المنطقة أمنيا و اداريا وتضم فيها جميع المستوطنات الإسرائيلية ومعظم الأراضي الفلسطينية غير المأهولة أو المناطق الريفية المأهولة بشكل محدود.

وفي محافظة سلفيت، تم تصنيف ما مساحته 15,808 دونما (15.8 كم مربع) كمنطقة "أ"، في حين تم تصنيف 35,107 دونما (35 كم مربع) من أراضي محافظة سلفيت كمنطقة "ب"، فيما خضع ما تبقى من أراضي المحافظة 152,792 دونما (152.8 كم مربع) الى تصنيف منطقة "ج". أنظر **الجدول رقم (1) أدناه:**

الجدول1: التقسيمات الجيوسياسية لمحافظة سلفيت وفقا لاتفاقية أوسلو- المرحلة الانتقالية (1995)

المنطقة	المساحة (دونم)	%
منطقة (أ)	15,808	7.8
منطقة (ب)	35,107	17.2
منطقة (ج)	152,792	75
المجموع	**203,707**	**100**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج،2018		

والجدير بالذكر أن ما يقارب 90 % من السكان في محافظة سلفيت يعيشون في المناطق المصنفة "أ" و "ب" والتي تشكل مساحتها الإجمالية 25% من مساحة المحافظة الكلية (52.9 كيلومتر مربع), في حين يعيش السكان المتبقين في المنطقة المصنفة "ج" و التي تشكل 75% (152.8 كيلومتر مربع) من مساحة المحافظة الكلية حيث الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية والمساحات المفتوحة ومناطق التنمية المستقبلية والتي تشكل مصدر دخل رئيسي للفلسطينيين في المحافظة. الخارطة رقم 1 توضح التقسيمات الجيوسياسية في محافظة سلفيت.

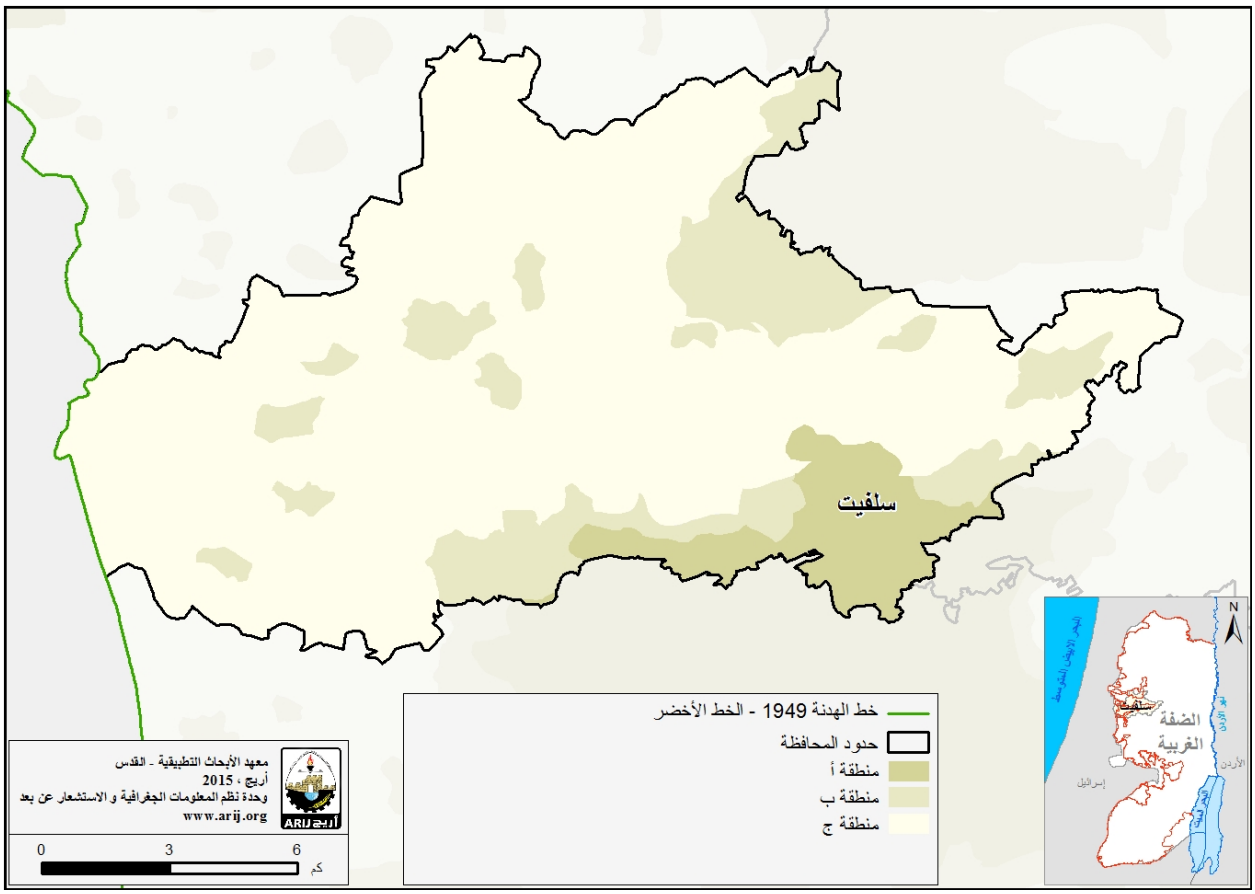

خارطة 1: التقسيمات الجيوسياسية في محافظة سلفيت وفقا لاتفاقية أوسلو– المرحلة الانتقالية (1995)

3. المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة سلفيت

عقب الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية في العام 1967، قامت اسرائيل ببناء 198 مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، منها 24 مستوطنة إسرائيلية على أراضي محافظة سلفيت. وتحتل هذه المستوطنات اليوم ما مساحته 18,890 دونما (18.9 كم ²)، 9.2 % من المساحة الكلية لمحافظة سلفيت، ويقطنها ما يزيد عن 51,000 مستوطن اسرائيلي. (قاعدة بيانات أريج، 2018)، **أنظر الجدول رقم (2) أدناه:**

الجدول رقم 2: قائمة بالمستوطنات الإسرائيلية في محافظة سلفيت				
الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	المساحة (دونم)	عدد المستوطنين (2018)

1	الي زهاف	1982	299	690
2	أريئيل	1978	4791	19544
3	أريئيل المنطقة الصناعية		1742	غير معروف
4	برقان	1981	642	1513
5	برقان المنطقة الصناعية	1981	1398	غير معروف
6	بنوت اوروت يسرائيل	1989	176	غير معروف
7	بروخين	1999	278	540
8	إلكانا	1977	1515	4140
9	عمانوئيل	1981	839	3229
10	عيتس افرايم	1985	546	813
11	جينوت شمرون	1985	761	غير معروف
12	هار الى زهاف	1982	317	970
13	بيدوئيل المنطقة الصناعية	1991	246	غير معروف
14	كارني شمرون	1978	688	7494
15	كفار تفوح	1980	651	1070
16	معالي شمرون	1980	79	878
17	مازور عتيقا	1986	711	غير معروف
18	نوفيم	1986	705	455
19	بيدوئيل	1984	599	1264
20	كريات نيتافيم	1982	370	744
21	ريفافا	1991	641	1395
22	ريخاليم	1991	59	223

23	شعار تكفاه	1982	176	5001
24	ياكير	1981	661	1463
المجموع		--	**18,890**	**51,426**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2018				

وفي العام 1991، قامت الادارة المدنية الاسرائيلية بوضع "مخطط هيكلي" للمستوطنات الاسرائيلية التي كانت مقامة في ذلك الوقت، حيث تضمن هذا المخطط تخصيص مساحات اضافية للمستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي الضفة الغربية المحتلة، حيث يتيح هذا المخطط للمستوطنات الاسرائيلية بالتوسع في المستقبل ضمن مخطط موضوع ومصادق عليه من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية. بالإضافة الى اشتمال المخطط الهيكلي على مساحة توسعية للمستوطنات الاسرائيلية التي كانت مقامة الى العام 1991، شملت ايضا على مساحة اضافية لمستوطنات مستقبلية. وفي محافظة سلفيت تم وضع مخطط هيكلي ل 24 مستوطنة اسرائيلية، بحيث تصل مساحة المخطط الهيكلي لهذه المستوطنات مجتمعة 39,309 دونم ، مع العلم بان المستوطنات الاسرائيلية تحتل 18,890 دونم من مساحة محافظة سلفيت.

فضلا عن ذلك، قامت إسرائيل في الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1996 و 2018 ببناء 13 موقع استيطاني في المحافظة والتي باتت تعرف فيما بعد بالبؤر الاستيطانية وهي عبارة عن نواه لمستوطنات جديدة عادة ما تبدأ بإقامة كرفانات متنقلة على الموقع الذي يتم الاستيلاء عليه من قبل المستوطنين. وتوضع هذه الكرفانات بشكل منظم وليس عشوائيا، ولكن ضمن مخطط عمراني وتوزيع متناسق مع البنية التحتية الاجتماعية والخدماتية فيها. مما يفضح النوايا الإسرائيلية. هذا و تتفرع من المستوطنة الأم و على بعد اميال منها عدة مواقع أيضا يتم الاستيلاء عليها من قبل المستوطنين وتنشأ عليها بؤر استيطانية او مستوطنات جديدة. والجدير بالذكر أن وباء البؤر الاستيطانية الاسرائيلية قد اخذ أبعادا مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت بدايتها من دعوة" شارونية" للمستوطنين اليهود للاستيلاء على التلال و المرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تمنح تلك الظاهرة أي غطاء قانوني بالظاهر، فقد قامت بالرغم من ذلك بتوفير غطاء امني ولوجستي لوجودها واستمرارها، وعلى وجه التحديد بعد العام 2001 حين تولى أرئيل شارون زمام الحكم وأطلق العنان لهذه البؤر، الأمر الذي لم يشكل مفاجأة في حينها وخاصة أن المذكور قد أصدر نداءاً للمستوطنين الإسرائيليين في العام 1998، حينما تولى وزارة الزراعة الإسرائيلية أبان حكم بنيامين نتنياهو، دعا فيه المستوطنين لاحتلال

تلال الضفة الغربية حتى لا تخسرها إسرائيل لصالح الفلسطينيين خلال المفاوضات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تلك البؤر في المناطق الفلسطينية. كما دأب الجيش الإسرائيلي أيضا على مساعدة هؤلاء المستوطنين الإسرائيليين في الانتقال والاستقرار في تلك المواقع بل و تامين الحماية لهم و مدهم بالبنية التحتية الأساسية لضمان بقائهم فيها. الجدول رقم 2 يبين البؤر الاستيطانية التي تم تأسيسها في محافظة سلفيت . **(أنظر الجدول 3 و الخارطة رقم 2 التي توضح توزيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية في محافظة سلفيت)**

الجدول 3: البؤر الاستيطانية الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة سلفيت

الرقم	اسم البؤرة الاستيطانية	المستوطنة الأم الأقرب	فترة الإنشاء
1	مزرعة يائير	ياكير	كانون الثاني 2001
2	الميتان (جنوب معالي شومرون)	معالي شمرون	كانون الثاني 2002
3	نوفي نيهاما	ريخاليم	كانون الثاني 2002
4	ميغين دان	إلكانا	كانون الثاني 1999
5	بروخين	برقان	كانون الثاني 1999
6	غرب تفوح	كفار تفوح	كانون الثاني 2001
7	تفوح ب	كفار تفوح	شباط2001_تشرين الثاني 2002
8	جنوب عمانوئيل	عمانوئيل	2002_حزيران2003
9	معاليه اسرائيل	برقان	غير معروف
10	غرب نوفيم	نوفيم	2002- حزيران 2003
11	شمال غرب نيريا	نيريا	كانون الثاني 2004- آب 2004
12	غرب اريئيل المنطقة الصناعية	أريئيل المنطقة الصناعية	كانون الثاني 2004- آب 2004
13	شاهارات	بروخين	كانون الثاني 2003

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2018

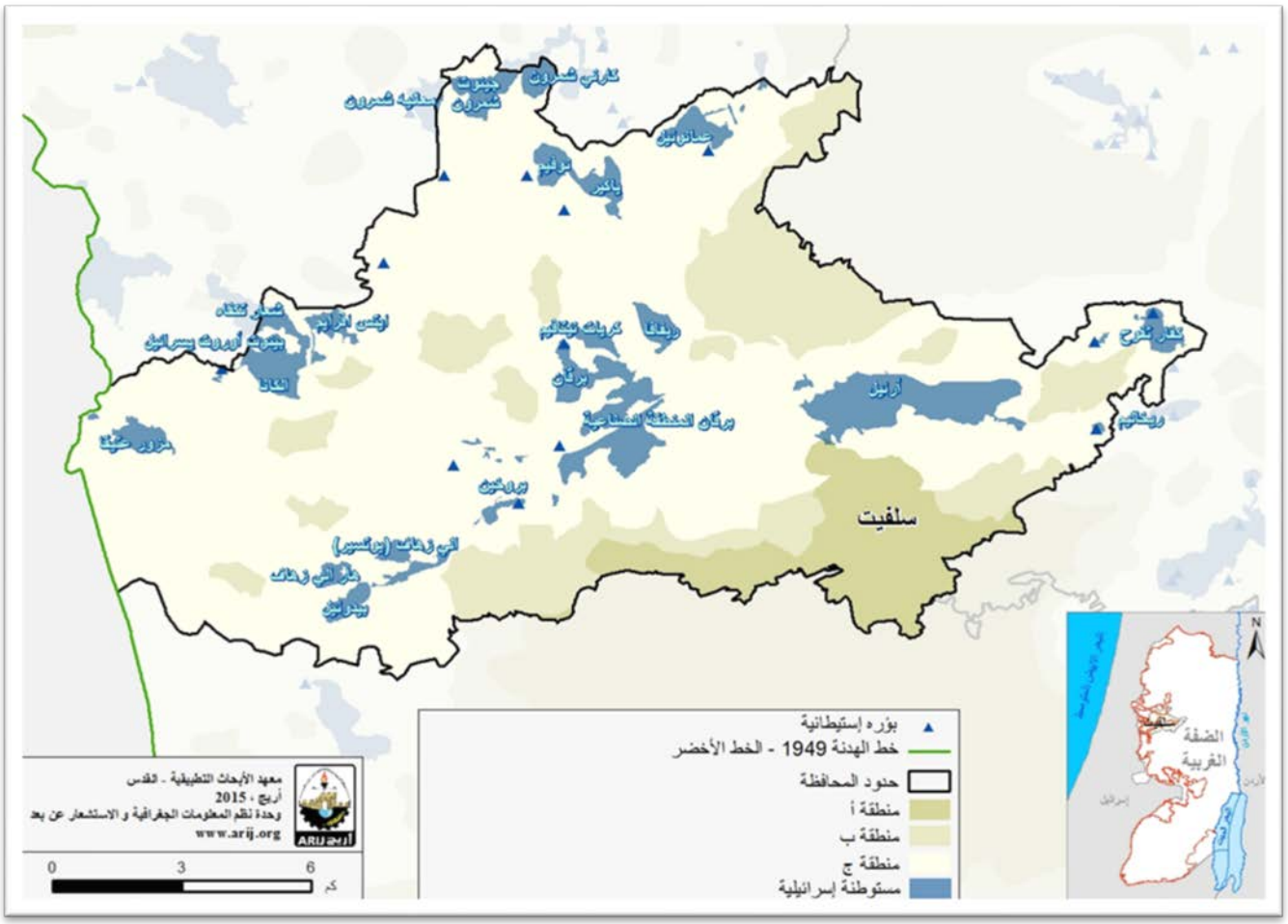

خارطة رقم 2: توزيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية في محافظة سلفيت

4. الطرق الالتفافية الإسرائيلية داخل وحول محافظة سلفيت

لم يدخل مصطلح "الطرق الالتفافية" حيز الاستخدام إلا بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1993، وهو إشارة إلى الطرق المخصصة لاستخدام الجيش الإسرائيلي والمستوطنين القاطنين في المستوطنات والبؤر الاستيطانية المنتشرة على الاراضي الفلسطينية المحتلة، على نحو يتجاوز المدن والتجمعات المحلية الفلسطينية من اجل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي. فمنذ ذلك الحين، كثفت إسرائيل من جهودها لزيادة عدد الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع؛ والتي في النهاية التأثير على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك تأثيرها

سلبا على إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة. يذكر هنا بان شبكة الطرق الالتفافية تخترق في معظمها الاراضي المصنفة "ج" في الضفة الغربية، بالإضافة الى أجزاء كبيرة من مناطق "أ" و "ب".

وبالإضافة إلى المشروع الاستيطاني الإسرائيلي الذي أطلقته الحكومة الإسرائيلية عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مفهوم الفصل على أساس إنشاء شبكة من الطرق تعمل على تسهيل بناء المستوطنات الإسرائيلية وحركة المستوطنين الإسرائيليين بين هذه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتلك التي داخل إسرائيل اي الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

هذا وقد قام الإسرائيليون بشق وبناء هذه الطرق تحت ذريعة "الاحتياجات الأمنية"؛ وهو المصطلح الذي قدم للجيش الإسرائيلي "المبرر" (بحسب إعتقادهم) لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وهو إجراء ثبتت فاعليته في الماضي، عندما كان الجيش الإسرائيلي يعلن مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة "الاحتياجات الأمنية" لإقامة قاعدة عسكرية، والتي تتحول فيما بعد إلى سيطرة المستوطنين الإسرائيليين الذين بدورهم يقومون بتحويلها إلى منطقة عمرانية (مستوطنة) للعيش فيها. وبالنسبة لإسرائيل، كان هذا هو المنفذ الوحيد للالتفاف على القانون الدولي، الذي يعتبر أن مصادرة الأراضي لأي غرض آخر غير الاستخدام العسكري يعتبر "انتهاك فاضح" للقوانين والأعراف الدولية. كما عززت إسرائيل من الدور العسكري للمستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية، وسمحت بدورها للجيش بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الأراضي المحتلة لبناء المستوطنات والطرق الالتفافية؛ كما تذرعت إسرائيل أيضا بان الطرق التي تقوم بشقها في الأراضي الفلسطينية سوف تعود بالنفع على السكان المحليين الفلسطينيين الذين سوف يسمح لهم بالسفر عليها!

وعلاوة على ذلك، فان الطرق الإسرائيلية (الطرق الالتفافية) المقامة على الأراضي الفلسطينية المصادرة تسهم إسهاما كبيرا في تحفيز الإسرائيليين على العيش في المستوطنات، وتدفعهم أيضا على اتخاذ زمام المبادرة لبناء المزيد من الطرق على عاتقهم، والتي في وقت لاحق يتم اعتمادها وتبنيها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ليلقي ظلالا من الشرعية على هذه الطرق. ففي الوقت الذي تشكل فيه الطرق الالتفافية حلقة وصل بين المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعمل الطرق

الالتفافية أيضا على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية، من خلال خلق عوائق في المناطق المخصصة للتنمية ناهيك عن القضاء على التواصل الجغرافي بين المدن والتجمعات الفلسطينية ببعضها البعض.

وقبل اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000، كان باستطاعة الفلسطينيين السفر على الطرق الالتفافية باستثناء الأوقات التي يعلن فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي حالة "الاستنفار الأمني" حيث يمنع جنود الاحتلال المواطنين الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق، أو يتم إخضاعهم إلى تفتيش امني مكثف قد يدوم لساعات طويلة. ولكن عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000، أصبح استخدام الفلسطينيين لهذه الطرق شبه معدوم، إلا إذا كان بحوزتهم تصاريح خاصة صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية تسمح لهم بالسفر على تلك الطرق. وفي وقت لاحق، أصبح الجيش الإسرائيلي يطلق على الطرق الالتفافية التي لا يسمح للفلسطينيين باستخدامها بأنها "طرق معقمة/نقيه"، بمعنى أن هذه الطرق خالية من الفلسطينيين!

حاليا هناك 52 كيلومترا تندرج تحت مسمى "الطرق الالتفافية" في محافظة سلفيت، وهي إما طرق قائمة أو طرق مخطط لإقامتها، والتي بدورها تمتثل للبرنامج الاستيطاني الإسرائيلي الذي يهدف إلى ربط هذه المستوطنات بعضها ببعض ومع المستوطنات الإسرائيلية داخل إسرائيل {وراء خط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر) }، وتسهيل حركة مرور المستوطنين. ويمنع الفلسطينيون حاليا من استخدام الجزء الاهم من شبكة الطرق الالتفافية من خلال الحواجز العسكرية التي يقيمها جنود الاحتلال الإسرائيلي على مداخل هذه الطرق والتي تتمثل بالكتل الإسمنتية، والخنادق، والأسلاك الشائكة، والبوابات الحديدية ويأتي كل ذلك تحت ذريعة الأغراض العسكرية و/ أو الضرورات الأمنية.

5. الحواجز والعوائق الاسرائيلية تقطع أوصال محافظة سلفيت

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، عقب احتلال الضفة الغربية، الى تضيق الخناق على الفلسطينيين بشتى الممارسات العنصرية، فبالإضافة الى بناء المستوطنات الاسرائيلية، والتي يصل عددها الى 24 مستوطنة في محافظة سلفيت، والبؤر الاستيطانية (13 بؤر استيطانية)، وتشييد جدار العزل العنصري الذي يلتهم الاراضي الفلسطينية لصالح المشاريع التوسعية الاستيطانية، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بوضع العوائق أمام حركة تنقل الفلسطينيين بين مدن وقرى محافظة سلفيت، وبين محافظة سلفيت والمحافظات الاخرى. وتتمثل هذه العوائق بعدد من الحواجز العسكرية الاسرائيلية، التي يتم وضعهما على مختلف الطرق

الفلسطينية، مما يزيد من صعوبة حركة تنقل الفلسطينيين، مما يؤثر سلبا على وصول الطلاب الى مدارسهم وجامعاتهم، والموظفين، تجار ومزارعين الى اماكن عملهم. وبحسب احصائيات معهد الابحاث التطبيقية القدس- اريج، يوجد في محافظة سلفيت 21 حاجز أو عائق اسرائيلي، أنظر الجدول رقم (6) الذي يوضح عدد وطبيعة الحواجز أو العوائق الاسرائيلية الموجودة في محافظة سلفيت:-

جدول رقم 6: العوائق/ الحواجز الاسرائيلية على اراضي محافظة سلفيت	
نوع العائق/حاجز العسكري	**العدد**
حاجز	2
حاجز مؤقت	2
سواتر ترابية	1
حاجز/ عائق اسمنتي	2
بوابة حديدية	14
المجموع	**21**
وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2018	

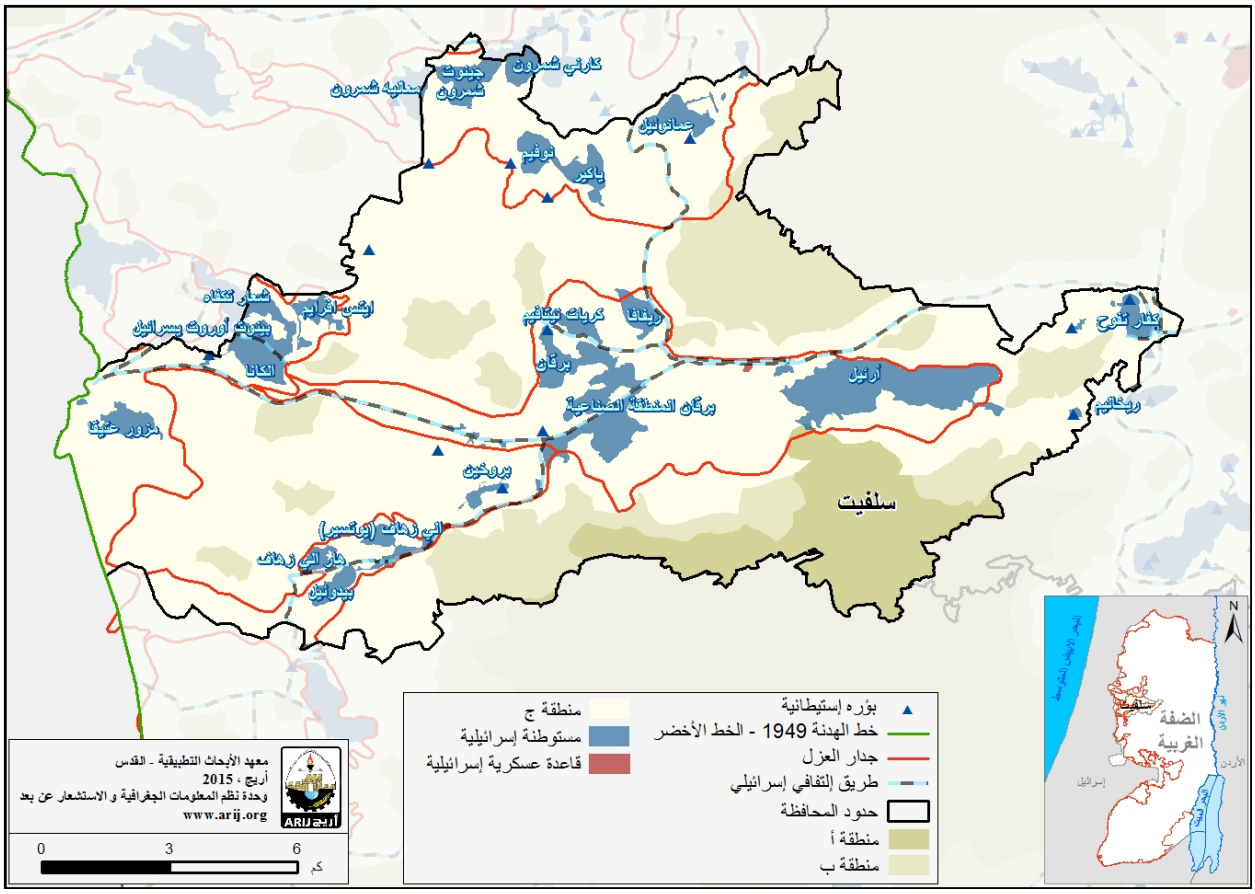

خارطة رقم (3) : الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية المنتشرة على أراضي محافظة سلفيت

6. الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة سلفيت

بدأت النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في محافظة سلفيت عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967. هذه النشاطات والتي تتمثل في بناء المستوطنات الإسرائيلية تتم بشكل غير قانوني من اجل ايجاد وقائع على الأرض من شأنها تعزيز وجود الاحتلال، وان تقوض في نهاية المطاف الوجود الفلسطيني، واستدامتهم في أراضيهم، وايجاد أغلبية إسرائيلية تمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، وخلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في سبتمبر 2000، صعدت السلطات الإسرائيلية من أنشطتها المتعلقة بالاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منها تدمير الزراعة الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات، وإقامة البؤر الاستيطانية، وتوسيع وانشاء الطرق الالتفافية، وفرض قيود مشددة على حرية الفلسطينيين في التنقل. يبين الجدول (7) بعض الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة سلفيت خلال الأعوام ما بين 2000-2018:-

جدول رقم 7: **الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة سلفيت في الفترة الواقعة ما بين العام 2000 وعام 2018**

العام	الأراضي المصادرة (دونم)	الأشجار المقتلعة/المدمرة	المنازل المهدمة	المنازل المخطرة بالهدم
2000	1020	200	0	0
2001	265	2115	0	7
2002	0	30	3	0
2003	40	1100	3	3
2004	106	400	8	4
2005	16	1660	1	7
2006	64	0	6	3

2007	405	100	2	36
2008	0	0	0	21
2009	1049	0	0	22
2010	614	1035	1	31
2011	1523	2517	4	24
2012	2241	786	19	13
2013	23	40	1	0
2014	200	1121	0	0
2015	18	810	1	2
2016	1398	510	0	10
2017	70	168	3	34
2018	60	389	0	0
المجموع	**9112**	**12981**	**52**	**217**
المصدر:وحدة مراقبة الاستيطان- أريج، 2018				

7 انتهاكات المستوطنين الإسرائيليين في محافظة سلفيت

بالإضافة الى الانتهاكات المُمنهجة التي يقوم بها جيش الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، فأنه ايضا يغض النظر عن ما تقوم به قطعان المستوطنين الاسرائيليين الذين يقطنون في المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية المنتشرة على أراضي الضفة الغربية.

ففي محافظة سلفيت، والمقام على أراضيها 24 مستوطنة إسرائيلية غير شرعية بالإضافة الى 13 بؤرة استيطانية، يقومون المستوطنون الذين يقطنون في هذه المستوطنات الاسرائيلية بالاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم، واقتلاع الاشجار، وانشاء البؤر الاستيطانية، وتجريف الاراضي ومصادرتها. حيث رصدت وحدة مراقبة الاستيطان في معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج منذ العام 2013 الى العام 2018 ما يصل الى 208 اعتداء. تنوعت هذه الاعتداءات واختلفت من منطقة الى اخرى، ولكن لوحظ في الآونة الاخيرة،

قيام المستوطنين الاسرائيليين وبحماية جيش الاحتلال الاسرائيلي، بتجريف اراضي ومناطق اثرية فلسطينية، وسرقة حجارة اثرية من بلدتي دير بلوط وكفر الديك بشكل خاص.

8. محافظة سلفيت وخطة جدار العزل العنصري الإسرائيلي

في شهر تموز 2002، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن مخطط لإقامة "جدار فاصل" يعمل على فصل "اسرائيل" (المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948) عن اراضي الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال إنشاء منطقة عازلة على طول التضاريس الغربية من الضفة الغربية المحتلة. هذا ما يعرف باسم "جدار العزل العنصري" والذي يمتد على طول الجزء الغربي من الضفة الغربية المحتلة من الشمال الى الجنوب، بحيث يغطي مساحات واسعة وهامة من الاراضي، وهي اراضي غنية بالموارد الطبيعية (المياه الجوفية)، ويستولي على الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة، كما يقوم بعزل التجمعات الفلسطينية في كنتونات مما يقوض التواصل الجغرافي بين القرى و المدن الفلسطينية، كما يتيح بناء جدار العزل العنصري لإسرائيل السيطرة على الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وتسيرها لخدمة المستوطنين الاسرائيليين، كما أن مخطط جدار العزل العنصري يقوم بالالتفاف حول عدد من المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية، لخلق ما يطلق عليه اليوم اسم "التجمعات الاستيطانية". ومن الجدير ذكره بان جدار العزل العنصري، يتم بناؤه بطريقتين : الاولى على شكل سياج أمني، والثانية على شكل مكعبات اسمنتية عالية الطول.

وبحسب طبيعة المنطقة المقام عليها جدار العزل العنصري، يتم تحديد شكل وطريقة بناء جدار العزل العنصري، ففي المناطق الزراعية أو المناطق المفتوحة يتم وضع سياج أمني، مع العلم بان له تأثير أكثر سلبي على الارض من قواطع اسمنتية وذلك لأنه يأخذ مساحة تتراوح من 40-100 متر (عرض)، حيث يتكون السياج الامني من اسلاك شائكة ويتم انشاء طرق محاذية للسياج وعلى الجانب الغربي منه، بالإضافة الى كاميرات المراقبة التي توضع على امتداد السياج الامني العازل، فضلا عن الاسلاك الشائكة المكهربة التي يتم وضعها عليه ويصل ارتفاعها من 4-5 متر. أما في المناطق الاخرى، أي المناطق التي فيها كثافة سكانية فلسطينية عالية، أو تقع على مقربة من الخط الاخضر (خط الهدنة 1949)، فيتكون الجدار من قواطع اسمنتية يصل ارتفاعها من 8-12 متر مع اقامة ابراج عسكرية اسرائيلية كل 250 متر.

وفي محافظة سلفيت، قد أظهر أحدث تعديل لمسار جدار العزل العنصري الإسرائيلي والذي نشر على موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية في شهر نيسان من العام 2007. أن الجدار يمتد على طول 94 كيلومترا على

اراضي محافظة سلفيت ويمر من خلال 16 تجمعا فلسطينيا ويعزل تجمعات فلسطينية أخرى كما في حالة قرى كفر الديك ورافات ودير بلوط والتي تقع خلف الجدار. تجدر الإشارة إلى أن مسار جدار العزل العنصري الإسرائيلي يلتف حول 21 (من أصل 24) مستوطنة إسرائيلية ويعزل 71,293 دونم من الأراضي الفلسطينية (35% من المساحة الكلية لمحافظة سلفيت). ويبين الجدول رقم (8) وضع جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في محافظة سلفيت:-

جدول 8: مراحل بناء جدار العزل العنصري الاسرائيلي حول محافظة سلفيت

مراحل بناء جدار العزل العنصري	طول الجدار (كم)
جدار قائم (سياج أمني)	27
جدار مخطط له	65
جدار قيد الانشاء	2
المجموع	**94**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج، 2018

عند الانتهاء من بناء جدار العزل العنصري في محافظة سلفيت، سوف يتم عزل 71,293 دونم (71.3 كم ^{2}) من أراضي محافظة سلفيت (35% من المساحة الكلية لمحافظة سلفيت) وتعطيل الحياة في معظم القرى الفلسطينية في المحافظة، وبشكل خاص تلك القرى التي ستنعزل خلف جدار العزل العنصري، حيث أن المواطنين الفلسطينيين، القاطنين في تلك التجمعات الواقعة على الجانب الغربي من مخطط جدار العزل العنصري، سيعانون من صعوبة في التنقل من والى مدنهم وقراهم، كما سيعانون من صعوبة الوصول الى اراضيهم المعزولة خلف جدار العزل العنصري، وهذه الصعوبات مجتمعة، ستؤثر على مصادر رزق العديد من العائلات الفلسطينية، كما سيعانون من نقص في الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والخدمات الاخرى التي توفرها البلديات والمجالس المحلية.

الجدول رقم 9، يبين تصنيفات استعمالات الأراضي/ والغطاء النباتي للأراضي المعزولة خلف جدار العزل العنصري في محافظة سلفيت:-

جدول رقم 9: تصنيف استعمالات الاراضي والغطاء النباتي للأراضي المعزولة خلف جدار العزل العنصري في محافظة سلفيت	
تصنيف استعمالات الاراضي والغطاء النباتي	**المساحة (دونم)**
أراض زراعية	19,987
مناطق تجارية وصناعية	280
غابات	5,945
مناطق مفتوحة	26,709
مستوطنات إسرائيلية	17,555
مناطق عمرانية فلسطينية	83
بؤر استيطانية	94
قواعد عسكرية اسرائيلية	34
منطقة الجدار	606
المجموع الكلي	**71,293**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2018	

أما الدخول الى الاراضي الزراعية المعزولة فيقتصر فقط على المزارعين الفلسطينيين القادرين على إثبات ملكية الأرض لدى الإدارة المدنية الاسرائيلية، وان اصحاب الاراضي المدرجة اسمائهم فقط في سندات ملكية الارض (عادة الاكبر سنا في العائلة) يمكنهم الحصول على تصاريح خاصة للدخول لأراضيهم المعزولة، والتي عادة ما يتم اصدارها في المواسم الزراعية فقط، بينما يبقى المزارعون الفلسطينيون غير قادرين على الدخول الى أراضيهم باقي أيام السنة. ومن هنا يجد أصحاب الاراضي صعوبة كبيرة في إدارة الأراضي المزروعة خلف الجدار، خصوصا وان التصاريح الصادرة لا تشمل المعدات الزراعية او ادخال عمال للمساعدة. **انظر الخارطة رقم (4) التي توضح وضع جدار العزل العنصري في محافظة سلفيت:-**

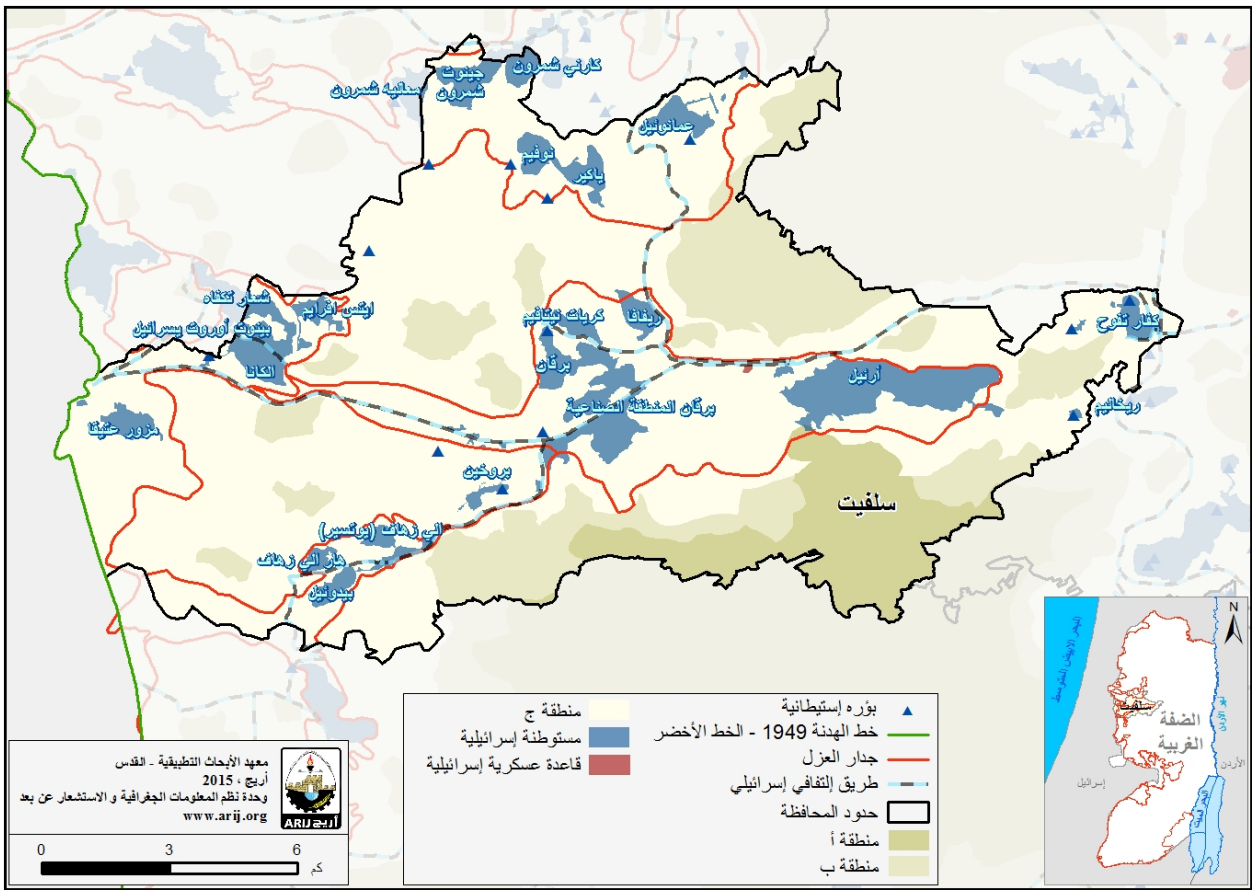

الخارطة رقم 4: توضح وضع جدار العزل العنصري في محافظة سلفيت

8.1 الآثار السلبية المترتبة على بناء جدار الفصل العنصري في محافظة سلفيت

كان لبناء جدار الفصل العنصري أثر سلبي مدمر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التجمعات الفلسطينية في محافظة سلفيت.

الآثار السياسية

- للمرة الثانية على التوالي تقوم إسرائيل، وبشكل احادي الجانب، بإعادة رسم الحدود السياسية لمحافظة سلفيت.
- اخلال التوازن الجغرافي في محافظة سلفيت وذلك من خلال عزل35٪ من مساحة المحافظة الاجمالية لتصبح خارج سيطرة الفلسطينيين وغرب الجدار في المنطقة التي تسعى اسرائيل لضمها
- فصل محافظة سلفيت عن باقي محافظات الضفة الغربية المحتلة.

الآثار الاقتصادية

- سيتسبب جدار الفصل العنصري بأضرار بالغة للقطاع الزراعي الفلسطيني والمزارعين الفلسطينيين، نتيجة مصادرة الأراضي والقيود المفروضة على حركتي التنقل والتسويق.
- ستحافظ إسرائيل على سيطرتها الكاملة على التجارة الفلسطينية والسياحة.
- ارتفاع مستويات البطالة والفقر.
- ارتفاع أسعار الأراضي، وتناقص فرص الاستثمار.
- زيادة الهجرة القسرية بين الفلسطينيين الذين فقدوا مصادر رزقهم.

الآثار السلبية على الحياة الاجتماعية والعائلية

- سيتم منع الاف المواطنين الفلسطينيين من الوصول للمراكز الحضرية الرئيسة في المدينة، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- تشديد القيود على حركة التنقل الفلسطينية، وزيادة في صعوبة المواصلات من وإلى المناطق المعزولة.
- سيعمل الجدار على قطع اواصر التواصل الاجتماعي بين المواطنين الفلسطينيين القاطنين في المناطق المعزولة وأولئك الذين يعيشون في المناطق داخل الجدار.
- سيعمل الجدار على تقليص الأراضي المتاحة للبناء والتوسع، الامر الذي سيؤدي الى زيادة الكثافة السكانية في المناطق الفلسطينية.
- سيعمل جدار الفصل العنصري على وضع العديد من المدن والقرى الفلسطينية في جزر و معازل منفصلة جغرافيا.

الآثار السلبية على البيئة الفلسطينية

- تراجع حجم المساحة المخصصة لمكبات النفايات، ومواقع معالجة مياه الصرف الصحي.
- تراجع حجم المساحة المخصصة للمحميات الطبيعة والغابات والمراعي، والمساحات المفتوحة والاستجمام.
- فقدان المناطق الرعوية، وزيادة التصحر.
- تدمير الحياة البرية وتشريد الحيوانات بأنواعها المختلفة من بيئتها الطبيعية، لا سيما خلال مواسم الهجرة.

- عزل العديد من المواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية خلف الجدار.
- فقدان المساحة المفتوحة، الامر الذي يشكل تهديدا على استدامة المناطق الحضرية والريفية، والموارد الطبيعية والتنوع الحيوي.

8.2 جدار الفصل العنصري والقانون الدولي

في شهر تموز من العام 2004، صدر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي والذي يتعلق بعدم شرعية جدار الفصل العنصري الذي قامت اسرائيل ببنائه على امتداد الاراضي الفلسطينية المحتلة والاثار القانونية المترتبة على بنائه. وجاء في الرأي الاستشاري بان الجدار الذي اقامته اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب عدة اطر قانونية دولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، وأنظمة لاهاي، بالإضافة إلى مختلف معاهدات ومواثيق حقوق الإنسان، وعليه يستوجب ازالته وتفكيكه، وبان الادعاءات التي قدمتها اسرائيل لتبرير بناء الجدار غير قانونية وغير منطقية، ولا ترتكز على اي اساس قانوني، (محكمة العدل الدولية، 2004).

إن جدار الفصل العنصري الإسرائيلي ينتهك العديد من مبادئ وقواعد القوانين الإنسانية والدولية لحقوق الإنسان والقوانين المتحضرة ؛ بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والحق في حرية التنقل، والحق في العمل، والحق في العلاج والخدمات الصحية، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي ملائم و الوصول إلى الأماكن المقدسة.

هذا وقد جاء قرار محكمة العدل الدولية ليؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والذي حرم منه الفلسطينيون نتيجة الوضع السياسي الراهن. ووفقا لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في العام 2004، فانه لا يمكن استخدام مصطلح 'مخاوف أمنية' كمبرر لانتهاك هذا الحق ومبادئ قانونية دولية أخرى، حيث ترى [محكمة العدل الدولية] "أن إسرائيل لا يمكن أن تعتمد على حق الدفاع عن النفس، أو حالة الضرورة القصوى للحيلولة دون شرعية بناء الجدار، ولذلك ترى المحكمة، أن بناء الجدار والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي".

وأخيرا، فان بناء جدار الفصل العنصري هو مخالفة صريحة وواضحة لجميع اتفاقيات السلام الموقعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وخرق لاتفاقية أوسلو الانتقالية التي تنص على انه " لا يجوز لأي طرف الشروع أو اتخاذ أية خطوة من شأنها تغيير الوضع القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى انتظار مفاوضات الوضع الدائم " (المادة الحادية والثلاثين من اتفاقية أوسلو عام 1995).

9. مصادرة الاراضي الفلسطينية تحت ذريعة "اراضي دولة"

بعد الاحتلال الاسرائيلية لقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس عام 1967، عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى ترسيخ وجودها على الاراضي الفلسطينية المحتلة، بشتى الوسائل الطرق. ولان هدفها الأسمى يتمثل في السيطرة على اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، قامت بإصدار المئات من الاوامر العسكرية التي تصادر الاراضي الفلسطينية تحت ذرائع ومسميات مختلفة. وتأتي عملية المصادرة هذه لبناء المستوطنات الاسرائيلية، تشييد الطرق الاستيطانية لخدمة المستوطنين الاسرائيليين، بناء جدار العزل العنصري، انشاء القواعد العسكرية الاسرائيلية. ولتشرعن إسرائيل لنفسها عملية مصادرة الاراضي قامت بالالتفاف على القوانين التي كانت سارية قبل الاحتلال الاسرائيلية للضفة الغربية، حيث لم يكن هناك تسجيل رسمي إلا لثلث الأراضي المملوكة للفلسطينيين فيما كانت باقي الأراضي مثبتة ملكيتها من خلال كواشين طابو تركية (يعود تاريخها للعهد العثماني) وشهادات تسجيل رسمية صادرة عن حكومة الانتداب البريطاني وكذلك التسجيل لدى دائرة الأراضي الأردنية بحسب القانون المعمول به قبل العام 1967. وبشكل أساسي، ما زال قانون الاراضي العثماني للعام 1858 فاعلا في الضفة الغربية المحتلة لتنظيم ملكية الأراضي الا انه لم يكن فاعلا بشكل كبير خلال قرون العهد العثماني، أو خلال الانتداب البريطاني والحكم الأردني اللذان حافظا على استخدام نفس القانون.

وكان الأمر العسكري الاسرائيلي رقم 59 (للعام 1967) (والمعدل بموجب الامر العسكري 1091) مرجعية في اعادة تعريف ملكية الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة عقب العام 1967، الا أنه جاء مخالفا لقانون الأراضي العثماني، حيث اجاز الامر العسكري رقم 59 "لحارس الأملاك الحكومية" والمعين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للحكومة الأردنية. كما أجاز الامر العسكري "لحارس الأملاك الحكومية" بالاستيلاء على الأراضي الخاصة بأفراد أو جماعات بعد الاعلان

عن تلك الأراضي بأنها 'أراضي عامة' أو 'أراضي دولة' والتي تعرّف بانها "أراضي مملوكة أو تحت تصرف أو كانت متصلة بجهة معادية أو شخص من دولة عدوة قبل وخلال وبعد حرب العام 1967".

وعليه، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، فرضت السيطرة على ما تم الاعلان عنه "أراضي دولة" في ذلك الوقت - خلال فترة الحكم الأردني، ما مساحته 634,920 دونما (11.2٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وهي تلك التي تم تصنيفها على أنها أراضي " مُسجلة أراضي دولة"، حيث تعتبر إسرائيل نفسها مالكة هذه الاراضي بصفتها الوريثة للحكم الأردني الذي انتهى بالاحتلال العسكري الإسرائيلي في العام 1967 وذلك وفقا للتفسير الإسرائيلي للقانون.

كما شرعت إسرائيل بتصنيف مساحة إضافية من الاراضي الفلسطينية "أراضي دولة" بلغت 843,922 دونما (14.9٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وكان أوجها عقب العام 1979. واليوم، تستعد الادارة المدنية الاسرائيلية لاستكمال الإجراءات على ما يسمى "أراضي دولة" حيث تم إعداد مخططات تسجيل لها بعد مسحها وجاري العمل على إجراءات تسجيلها وفقا للقوانين الإسرائيلية، والتي تشكل 11.7٪ من اجمالي مساحة الضفة الغربية مع مساحة إجمالية قدرها 666,327 دونما. وبالمجمل، فان المساحة الإجمالية للأراضي المصنفة "أراضي الدولة" وفقا لإسرائيل تصل الى 2,145,169 دونما، نحو 38٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

في محافظة سلفيت، فقد خضع ما مساحته **68,374** دونم من أراضي المحافظة الى تصنيف "اراضي دولة" أي ما نسبته 33.5% من المساحة الكلية للمحافظة. ومن الجدير ذكره بان هذه الاراضي التي تصنف اراضي دولة، يتم تخصيصها لاحقا للبناء الاستيطاني، وللمشاريع التوسعية الاستيطانية التي تخدم المصالح المستوطنين الإسرائيليين، وتثبت وجودهم غير الشرعي على الاراضي الفلسطينية.

ومن الجدير ذكره، بانه عقب اعلان ما يصل الى 68,374 دونم من اراضي محافظة سلفيت "اراضي دولة" تم تخصيص جزء من هذه الاراضي وتصنيفها على انها "منطقة عسكرية مغلقة"، وهي منطقة يحظر على الفلسطينيين دخولها أو الاقتراب منها، وتصل مساحتها في محافظة سلفيت الى 18,397 دونم، وهي تقع الى الغرب من محافظة سلفيت.

10. المخططات الإستيطانية الإسرائيلية في محافظة سلفيت

1 – إسرائيل تصدر تراخيص و بأثر رجعي لمباني في البؤر الاستيطانية المستوطنات في محافظتي سلفيت وبيت لحم

في الربع والعشرين من شهر أيار من العام 2010، أبلغ المدعي العام الإسرائيلي موشيه لادور المحكمة العليا الإسرائيلية، عن نوايا الدولة بأصدر تراخيص بناء وبأثر رجعي لعشرات المباني في البؤر الاستيطانية المختلفة التي تقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ما وراء خط الهدنة 1949 (الخط الأخضر)، ثلاثة منها في محافظة سلفيت . وجاء إعلان الدولة استجابة للنداءات التي رفعها المستوطنون الإسرائيليون الذين يطالبون الإدارة المدنية الإسرائيلية بالموافقة وبأثر رجعي على إضفاء الشرعية على المنازل التي بنيت دون تراخيص في البؤر الاستيطانية غير الشرعية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة . وفقا لذلك فان المستوطنون الإسرائيليون يتابعون معركتهم على أساس الادعاء بأن الإدارة المدنية الإسرائيلية أباحت بناء 1,600 منشأة في المنطقة المصنفة 'ج' في الضفة الغربية المحتلة، وبالتالي، يجب أن تصادق على هذه المنشآت التي بنيت في البؤر الاستيطانية والمستوطنات الإسرائيلية . والبؤر الاستيطانية المستهدفة في هذه الاعلان هي: نيفات هعافوت في محافظة بيت لحم، و جفعات هيول ، حرشة و ريخاليم في محافظة سلفيت .

2 - حي جديد في مستوطنة كارني شومرون الإسرائيلية في محافظة سلفيت

في شهر آب من العام 2013، شارك وزير الإسكان والبناء الإسرائيلي، أوري أريئيل، في حفل بمناسبة بدء تشييد حي جاني شمير، حي جديد مكون من 96 وحدة في مستوطنة كارني شمرون التي تقع على اراضي محافظتي سلفيت و قلقيلية، وذلك كجزء من برنامج "كارني شمرون 2020 " والذي يهدف الى تحويل كارني شمرون والمستوطنات المحيطة بها إلى كتلة استيطانية.

3 - **مستوطنة إسرائيلية جديدة في محافظة سلفيت:**

في شهر آب من العام 2013، أوردت صحيفة معاريف الاسرائيلية، خبر يفيد بمشاركة وزير الاسكان والبناء الاسرائيلي، أوري أرئيل، في حفل افتتاح حي استيطانية جديد اطلق عليه اسم "ليشيم". حيث سيتم بناء هذه الحي على اراضي فلسطينية تابعة لقريتي دير بلوط وكفر الديك، غرب محافظة سلفيت. ووفقا لما تداولته الاخبار الإسرائيلية، فأن الحي الجديد اصبح مأهول بسكان بالفعل، حيث انتقل للعيش فيه 72 عائلة من المستوطنين الاسرائيليين، وبالإضافة الى ذلك، فأنه ومن المتوقع ان ينتقل للعيش في الحي الاستيطاني "ليشيم" خلال العام 2014، أكثر من 70 عائلة من المستوطنين الاسرائيليين. ويشمل مخطط "حي ليشيم" الاستيطاني على بناء ما يقارب 400 وحدة سكنية استيطانية.

4 - اعتماد المخطط الهيكلي لمستوطنة نوفيم في محافظة سلفيت

في الثالث من شهر نيشان من العام 2011، كشفت صحيفة 'هآرتس' اليومية الاسرائيلية ، أن كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو و وزير الدفاع الاسرائيلية في ذلك الوقت، يهود باراك، قد اعتمدوا خطة لتوسيع خمس مستوطنات إسرائيلية غير قانونية في الضفة الغربية المحتلة، منهما اثنتان تقعان في محافظة سلفيت ، وهي: نوفيم و كريات نيتافيم شمال غرب محافظة سلفيت . هذه الخطوة الإسرائيلية يعني أن هناك أراضي إضافية تم تخصيصها لصالح توسيع المستوطنات المذكورة أعلاه في المستقبل على حساب الأراضي الفلسطينية المحيطة بها.

5_وادي قانا .....استئصال ممنهج

يقع وادي قانا، الى الشمال الغربي من محافظة سلفيت، ويتوسط محافظتي سلفيت وقلقيلية. ويعتبر وادي قانا منطقة من المناطق الطبيعية الجذابة الأبرز في فلسطين، ويحيط هذا الوادي عدد من القرى الفلسطينية مثل دير إستيا ، قراوة بني حسان، بديا ، سنيريا، كفر ثلث، عزون، كفر لاقف، اماتين و جنصفوط. هذا ويشتهر وادي قانا بأراضيه الخصبة الصالحة للزراعة وبطبيعتها الخلابة ووفرة المياه الموجودة فيه حيث يوجد فيه 11 نبعًا طبيعيًا. تبلغ مساحة وادي قانا 10,000 دونما تقريبا مزروعة غالبيتها بأشجار الزيتون والحمضيات واللوزيات حيث تشكل الزراعة مصدرًا رئيسيًا للدخل العشرات من العائلات الفلسطينية التي تعيش في القرى المحيطة لمنطقة وادي قانا. ولهذه الاسباب اصبحت منطقة وادي قانا هدفا واضحا لقوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، نظرا لجمالها وتوافر الموارد الطبيعية فيها. ولذلك، اقدمت الإدارة المدنية الاسرائيلية مع ما تسمى بسلطة حماية الطبيعة، إعلان سيطرتها على هذه المنطقة بحجة كونها منطقة محمية طبيعية "إسرائيلية"، حيث أن الوادي يقع ضمن المنطقة المصنفة "ج" (اتفاق أوسلو الثانية لعام 1995).

وبناءا عليه فقد أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على إقامة سبع مستوطنات وثمانية بؤر استيطانية على القمم المحيطة بوادي قانا (**ريفافا، ياكير، عمانوئيل، نوفيم، معاليه شمرون، كارني شمرون، جينوت شمرون وكريات نيتافيم**)، هذه بالإضافة الى سيطرة شبه كاملة على مصادر المياه الموجودة في هذا الوادي التي تعد مصدر غني للمياه الجوفية. وقد تسببت عمليات الحفر الإسرائيلية العميقة في وادي قانا بجفاف 21 من الآبار والينابيع في المنطقة الفلسطينية، واليوم تستهلك إسرائيل والمستوطنات غير الشرعية التي تحيط بوادي قانا معظم المياه الموجود فيه. مقابل حصة صغيرة للمزارع الفلسطيني من مياه التي لا تكاد تكفي استخداماته اليومية.

بالإضافة إلى ذلك، تسببت المستوطنات الاسرائيلية المحيطة بالوادي بتلوثه وذلك بإغراقه بمياه الصرف الصحي التي تتدفق من هذه المستوطنات. وعلاوة على ذلك ، قامت قوات الاحتلال بمنع المزارعين من زراعة أراضيهم أو الوصول اليها، هذا بالإضافة إلى مضايقات المستوطنين الاسرائيليين المتمثلة في حرق مئات الأشجار، و مهاجمة المزارعين الفلسطينيين و طردهم من أراضيهم على نحو ممنهج.

في شهر نيسان من العام 2011، وكجزء من الهجمات الإسرائيلية على وادي قانا، قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بالتعاون مع الإدارة المدنية الإسرائيلية، بتوزيع أوامر عسكرية اسرائيلية تقضي بتقطيع مئات الاشجار في منطقة وادي قانا، حيث عثر خمسة مزارعين فلسطينيين من قرية دير استيا، شمال سلفيت، على هذه الأوامر العسكرية الإسرائيلية بينما كانوا يزرعون أراضيهم في منطقة وادي قانا. و تنص هذه الاوامر بانه على أصحاب الأراضي الفلسطينيين إخلاء أراضيهم وإزالة و تفكيك كل ما هو موجود على الأرض، وهذا يشمل الأشجار والمنشآت والبنية التحتية، أو أي شيء آخر، بحجة أن المنطقة مصنفة من " المحميات الطبيعية " . وأشارت الاوامر أيضا، أنه على أصحاب الأراضي اخلاء الاراضي خلال 24 ساعة من تاريخ صدور الاوامر، والا سيخضعون لغرامة مالية والسجن و اجراءات عقابية أخرى.

6 - خطة إسرائيلية لإضفاء الشرعية على ثلاث مستوطنات غير شرعية في الضفة الغربية

في 17 من شهر نسيان من العام 2012، وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي على خطة لإضفاء الشرعية على ثلاث مستوطنات غير شرعية في الضفة الغربية، وذلك بعد ان حصل على التوصيات من وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت، إيهود باراك، لإضفاء الطابع الرسمي والقانوني على وضع مستوطنة بروخين و مستوطنة ريخاليم في محافظة سلفيت ومستوطنة سينسانا في محافظة الخليل. وفقا للخطة، ستصبح مستوطنة بروخين جزءا من مستوطنة ايلي زهاف (المسافة بينهما 2كم)، في حين تصبح مستوطنة ريخاليم جزءا من مستوطنة كفار تفوح (المسافة بينهما 1.5 كم) .

7 - مشروع اعتماد الاولوية "الوطنية" للمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية

وافقت الحكومة الإسرائيلية في جلستها المنعقدة بتاريخ 29 كانون الثاني من العام 2012 ، على مشروع استيطاني جديد بعنوان " مناطق ذات الأولوية الوطنية " الذي يتضمن سلسلة من المزايا والمخصصات المالية الممنوحة للمناطق المستهدفة . وشملت خريطة المناطق ذات الأولوية الوطنية التي اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية، 577 تجمعا محليا بما في ذلك الموجودة خلف الخط الاخضر 90 مستوطنة إسرائيلية غير شرعية مقامة على اراضي الضفة الغربية المحتلة ، 10 مستوطنات إسرائيلية في محافظة سلفيت ، وهي:

إيلي زهاف ، اريئيل ، عمانوئيل ، كارني شمرون وكفار تفوح ، معاليه شمرون ، نوفيم ، كريات نيتافيم ، ريفافا و ياكير ، سيستفيدون من قرار مجلس الوزراء حيث ستشمل المخصصات التالية :المنح و المزايا الضريبية لقطاع الصناعة مثل دعم أصحاب العمل والمساعدات للمصانع في الأزمات ، المساعدة في تطوير البنية التحتية للصناعة والمنح للبحث والتطوير لتكاليف صناعية ، الأولوية في التمويل التكنولوجي، وحاضنات ،والمنح و المزايا الضريبية للزراعة، و المعونة إلى المستوطنات الريفية من خلال تقسيم المستوطنة (زراعة أو صناعة) . وتشمل المخصصات أيضا حوافز الإسكان والخصم على أسعار الأراضي.

كما تم الكشف عن الرغبة الإسرائيلية لإعداد مشروع "المناطق ذات الأولوية الوطنية" فعلا في عام 2002 عندما امر رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، أرييل شارون، بإعداد خريطة للتجمعات المقترحة لتصنيفها كمناطق ذات أولوية وطنية، في حين أن المشروع عرض للتعديلات خلال عهد أولمرت ونتنياهو على النحو التالي: -

• خريطة حكومة اريل شارون -2002 : الخريطة في ذلك الوقت مدرج فيها جميع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية باستثناء تلك الموجودة في مدينة القدس .
• خريطة حكومة ايهود اولمرت -2008 : في 24 آب 2012 ، اعتمدت حكومة أولمرت على وضع خريطة جديدة للمناطق كأولوية وطنية على أساس المعيار الجغرافي لمسافة المادية والنقل لمدينة تل أبيب، وفقا لتلك الخريطة تصنف المستوطنات الإسرائيلية في تلال الخليل وفي وادي الأردن كمناطق أولوية وطنية.
• خريطة حكومة نتنياهو: عندما تولت حكومة نتنياهو السلطة في العام 2009 ، و فقا لما يسمى ب " قانون الأولوية الوطنية لمناطق رقم 5747-2007 " ، الذي أدرج في قانون الترتيبات الاقتصادية ، قررت الحكومة إنشاء معايير إضافية، اخذا بعين الاعتبار معيار القوة الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي، لتلبية احتياجات ومعايير سكانية أخرى في المناطق التي تتطلب النهوض و التنمية للمناطق ذات الأولوية ، حيث في النهاية، شملت الخريطة 90 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية ، 70 منها اعتمدت رسميا في الدورة الحكومة في 29 كانون الثاني 2011.

8- التجمع الاستيطاني الاسرائيلي "اريئيل"

يقع التجمع الاستيطاني الاسرائيلية "اريئيل" على الجزء الشمالي والغربي من محافظة سلفيت، ويفصل بين محافظتي سلفيت وقلقيلية، ويضم 18 مستوطنة اسرائيلية غير شرعية، بحيث 14 مستوطنة اسرائيلية منها مقامة على اراضي محافظة سلفيت. ويحتل التجمع الاستيطاني الاسرائيلي "أريئيل" ما مساحة 53,384 دونم من اراضي محافظة سلفيت (**26.2**% من المساحة الكلية لمحافظة سلفيت). وتسعى اسرائيل على ابقاء التجمع الاستيطاني الاسرائيلي "اريئيل" تحت السيطرة الاسرائيلية في حال التوصل الى اي اتفاق سلام مع الفلسطينيين. ويعد التجمع الاستيطاني الاسرائيلية "اريئيل" بالإضافة الى اربع تجمعات استيطانية اخرى (تجمع غوش عتصيون، تجمع معالي أدوميم، تجمع جيفعات زئيف وتجمع موديعين) ذات اهمية استراتيجية لإسرائيل، وحيث تسعى الى ابقاء السيطرة عليهم من خلال المفاوضات مع الجانب الفلسطيني. ومن المهم ذكره بان جدار العزل العنصري يلتف حول هذه التجمعات الاستيطانية ويضعها في تواصل جغرافي مع "اسرائيل" (الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948).

11. خاتمة

على الرغم من الشجب الدولي ، فإن إسرائيل ماضية من جانب واحد في بناء جدار العزل العنصري ؛ وعزل ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية في سلفيت . فإذا استمرت اسرائيل في هذا الوضع، فإن التجمعات الفلسطينية في محافظة سلفيت سيتم احاطتها بمجموعة معقدة من الجدران والمستوطنات و الطرق التي من شأنها القضاء على أي إمكانية مستقبلية للتجمعات الفلسطينية بالتوسع وبالتالي يشكل خطرا على التنمية المستدامة للمحافظة.